حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤م

إنخفاض الدين الخارجي لليمن الى ٢ر٥ مليار دولار

كتب/ علي محمد

انخفض حجم الدين الخارجي القائم لليمن الى ٢ر٥ مليار دولار حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤م وذلك مقابل ٣ر٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٣م وبانخفاض يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار .

وبلغ حجم الديون لمؤسسات التمويل الدولية نحو ٢ر٤ مليار دولار تشكل نحو ١ر٤٦٪ من حجم الديون الخارجية منها ٦ ر١ مليار دولار لهيئة التنمية الدولية و٣٧٠ مليون دولار لصندوق النقد العربي و٢٦٤ مليون دولار للصندوق العربي للانماء و١٠٣ ملايين دولار للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) و٤٢ مليون دولار للبنك الاسلامي للتنمية و٣٥ مليون دولار لصندوق اوبك و٢٨ مليون دولار للمنظمة العربية لتصدير النفط و٥ ملايين دولار للسوق الاوروبية المشتركة

واشار تقرير رسمي الى ان حجم الدين الخارجي لبلادنا للدول الاعضاء في نادي باريس بلغ نحو ١ر٧ مليار دولار تمثل نحو ٦ر٣٢٪ منها ١ر٢ مليار دولار لروسيا و٢٧٥ مليون دولار لليابان و١٠٠ مليون دولار للولايات المتحدة الامريكية و٨٤ مليون دولار لفرنسا و٢٤ مليون دولار لايطاليا و٢٩ مليون دولار لاسبانيا و٣ ملايين دولار للدنمارك و٦ر٢ مليون دولار لهولندا و١ر٧ مليون دولار لالمانيا كما بلغت ديون بلادنا للدول غير الاعضاء في نادي باريس ٩٩٨ مليون دولار منها ٢٧٠ مليون دولار للصندوق السعودي و١٨٩ مليون دولار للصندوق الكويتي و١٣٨ ودائع الكويت و١٢١ مليون دولار للصين و٥٩ مليون دولار للصندوق العراقي و٨٤ مليون دولار للجزائر و٦٣ مليون دولار لصندوق ابو ظبي و٥٤ مليون دولار لبولندا و١٧ مليون دولار للمجر.

وحققت بلادنا تقدما كبيرا في خفض عبء المديونية الخارجية والتي بلغت في عام ١٩٩٥م نحو ١٠ر٥ مليار دولار.

حيث تمكنت الحكومة في عام ١٩٩٦م وفي نادي باريس من الاتفاق لاعادة هيكلة مديونيتها الخارجية وفق شروط نابولي (اعفاء ٦٧٪)وفي العام اللاحق تمكنت من الحصول على اعفاء كلي من ٨٠٪ من الديون الروسية التي تصل الى حوالي ٦٠٪ من اجمالي مديونية اليمن الخارجية واخضاع الـ٤٠٪ المتبقية منها لشروط نابولي كما حصلت اليمن في يونيو ٢٠٠١م على تخفيض لرصيد الدين بشروط نابولي من نادي باريس بحوالي ٤٢٠ مليون دولار من الديون التي تم اعادة جدولتها سابقا.

٥٤٩ مليون ريال لتنظيم وحدات مؤسسة المياه بمحافظات لحج وأبين والضالع

عدن/سبأ/..

رصد فرع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بعدن خلال العام الجاري مبلغ ٥٤٩ مليون ريال لاستكمال تنفيذ مشروع إعادة تنظيم وحداتها في محافظات لحج وأبين والضالع.

وأشارت النشرة الصادرة عن فرع المؤسسة إلى أن المشروع الذي بدأ تنفيذه في أكتوبر ٢٠٠٢م بتكلفة ٦ ملايين و٦٠٠ ألف يورو بتمويل مشترك من المجموعة الأوروبية وبلادنا يهدف إلى تلبية احتياجات السكان من المياه في هذه المحافظات والعمل على تحقيق استدامة الخدمات عن طريق تعزيز وتقوية فروع المؤسسة في هذه المحافظات وفقاً للأسس المقرة لاصلاح قطاع المياه والصرف الصحي ، وكذا العمل على تحقيق اللامركزية واستقلاليتها فنيا ورفع مستوى الخدمات عن طريق الاستثمار في توسيع وإعادة تأهيل نظم امدادات المياه في هذه المحافظات وتقوية خدمات التشغيل والصيانة ورفع مهارات وكفاءة العاملين فيها.

تحديات أمام اقتصاد المعرفة في البلدان العربية

كتب /علي البشيري

تواجه البلدان العربية تحديات عديدة امام اقتصاد المعرفة من اهمها نمط الانتاج المتسم باستنضاب المواد الخام (استخراج النفط) وتركز الانتاج في الانشطة الأولية «الزراعة، السلع الاستهلاكية» مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها .

واشارت دراسة علمية الى تدني معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي والذي وصل الى ٦٠٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠م يزيد قليلا عن الناتج المحلي لاسبانيا ٥٥٩ مليار دولار بينما يشكل ٦٠٪ من الناتج المحلي لايطاليا البالغ ١٠٧٤مليار دولار .

واكدت الدراسة التي اعدها الدكتور مطهر عبدالعزيزالعباسي استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ان غلبة المشروعات الصغيرة وغير النظامية والتقليدية وفقدان الصلة بينها وكثافة المعرفة يؤدي الى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الانتاجية لتلك المشروعات مشيرة الى ان تدني مستوى التنافسية للاقتصاديات العربية يرجع الى غلبة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وغياب الشفافية والمساءلة وقلة الانفتاح واعتماد الحماية مما ادى الى اضعاف حافز الانتاجية وتوظيف المعرفة في هذا الشأن .

ويؤثر سوء توزيع الدخل والثروة على النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة، فالبيانات تشير الى تركز الدخل والثروة في أيدي فئة محدودة رغم أنها تحقق نموا اقتصاديا مقبولا في العديد من البلدان العربية وخاصة النفطية وهذا ما يفسر ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية الانسانية في البلدان العربية .

ويؤكد تقرير التنمية الانسانية العربية على الاهمية المحورية للمعرفة في عملية النمو الاقتصادي وتوليد العمالة وتعزيز التنافسية فاقتصاد المعرفة كما يراه التقرير – يتطلب قيام نسق للابتكار يقوم على الادارة الكفؤة لنقل التقانة واستيعابها في المجتمع وتنشيط انتاج المعرفة المؤدي الى توليد تقانات جديدة وهو ما يحقق غايات الكفاءة الانتاجية والتنمية الانسانية معا .

ويرى التقرير بان الابتكار يمثل القاطرة الاساسية كما يمثل القاعدة الرئيسية للمنافسة في الاسواق العالمية فالابتكار يعرف بأنه القدرة على توظيف رأس المال المعرفي في انتاج الثقافة وتوظيفها في عملية النمو الاقتصادي.

ويشير خبراء اقتصاد الى ان عنصر المعرفة في معادلة النمو الاقتصادي يتمثل في البحث والتطوير كعنصر أساسي في نمو الانتاجية وهو الذي يعتمد بدوره على تراكم رأس المال البشري وهذا ما يؤكده تقرير التنمية الانسانية العربي.. حيث يشير الى ان استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الاجمالية مقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى، وقد اثبتت الدراسات ان اكثر من ٤٥٪ من دخل الفرد في تلك البلدان خلال عقد التسعينات يعود الى التقدم الثقافي المحقق في تلك البلدان .

وبالرغم من سعي البلدان العربية لنقل وتوطين التقانة إلا أنها اخفقت خلال العقود الماضية في تحقيق هذا الهدف وذلك بسبب احتفاظ الشركات الاجنبية باجزاء من عمليات الانتاج ذات الكثافة المعرفية والمتطلبات العالية في مستوى مهارة الموارد البشرية وكذا انخفاض الانتاجية في القطاع الصناعي رغم ان اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين بلغ اكثر من ٢ر٥ تريليون دولار وانخفاض الانتاجية في القطاع الزراعي رغم انه يستحوذ على ٥٠٪ من اجمالي القوى العاملة بالاضافة الى تدني حجم الاستثمار الاجنبي المباشر والذي لم يتعد ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي لمعظم البلدان العربية.

ويرى خبراء الاقتصاد بأن تحقيق نمو اقتصادي عال يجب ان ينظر اليه على انه وسيلة لتحقيق هدف حقيقي اكثر وهو تحقيق مستوى اعلى من التنمية الانسانية وهذا الامر يتطلب اعادة صياغة برامج واستراتيجيات النمو الاقتصادي بما يضمن توسيع الفرص المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة وهذا يحتاج الى التركيز على انماط النمو المولد لفرص العمل والاستثمار في المجالات كثيفة العمل لضمان تخفيف الفقر من جانب والحد من البطالة من جانب آخر وكذا ضمان المساواة في توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص .. ويتحقق ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية وفي المقابل تخصيص نسب اعلى ومقبولة من الانفاق العام في رأس المال البشري وتحديدا في قطاعي التعليم والصحة وتوفير الفرص لمختلف شرائح المجتمع من الحصول على الاصول المنتجة – البنية التحتية والائتمان، وضمان مشاركة كل الاطراف في عملية اتخاذ القرار وخاصة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بالاضافة الى تعزيز امكانات المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي المنتج في مجال الحصول على تقنيات حديثة، والتأهيل والتدريب بالاضافة الى الائتمان المناسب لتطوير منتجاتها وزيادة انتاجية العاملين فيها .

صرف مستحقات ٣٥ ألف حالة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية في ذمار

ذمار/سبأ

اختتمت في عموم مديريات محافظة ذمار عملية صرف مستحقات الحالات الجديدة المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمعتمدة للربعين الثالث والرابع من العام المنصرم ٢٠٠٤م ٠

وأوضح الاخ عبده محمد الفضلي مدير عام فرع الصندوق بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان عملية الصرف التي استمرت ١٥ يوما تمت من خلال ١٠ لجان ميدانية ضمت ٥٠ عضوا .. مشيرا الى انه تم صرف مبلغ ٦٥ مليوناً و٧٠٠ الف ريال للربعين الثالث والرابع لعام ٢٠٠٤م لعدد ٦٤٠٨ حالات جديدة معتمدة تم بحثها واعتمادها منوها بأن الحالات المعتمدة لمحافظة ذمار حتى نهاية العام ٢٠٠٤م بلغت ٣٥ الف حالة يصرف لها ما يزيد عن ٦٠٠ مليون ريال سنويا ٠

وأكد الفضلي ان اللجان الميدانية قامت بعملية الصرف بكل دقة وتم تسليم المستحقات الى المستفيدين يدا بيد وفقا لاجراءات الصرف وتعليمات اللجنة العليا المنظمة للعملية٠

واشاد بالدور الذي تقوم به المجالس المحلية وتعاونها مع الصندوق لانجاح مهامه في اطار تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر كونه احد مكونات شبكة الزمان الاجتماعي.

يبدأ تنفيذها خلال المرحلة القادمة:

إنشاء ١٤ معهداً مهنياً وتقنياً بذمار

ذمار/سبأ

تبدأ الشهر القادم بمعهد التدريب المهني بمحافظة ذمار فعاليات البرنامج التدريبي الذي يشتمل على عدد من الدورات التدريبية القصيرة للفترة المسائية الذي ينفذه مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في المحافظة.

وأوضح المهندس عبده احمد الرعيني مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ بان هذا البرنامج هو ضمن انشطة الوزارة وتبنيها لنظام التدريب القصير بهدف تأهيل وتدريب العمالة ورفد سوق العمل بالكوادر الكفؤة والمؤهلة للاسهام في برامج التنمية ومكافحة الفقر .

مشيرا الى انه خلال الفترة الماضية تم تنفيذ أكثر من ٣٠ دوره تدريبيه مسائية قصيرة استفاد منها أكثر من ١٠٠٠ متدرب في مجالات الكهرباء والميكانيكا واللحام بالاضافة الى تأهيل أكثر من ٧٠٠ طالب من طلاب قسم هندسة البناء وقسم هندسة السدود والهندسة المعمارية بكلية الهندسه والسدود بجامعة ذمار في اطار برامج تدريبيه مشتركة تم اعدادها من قبل المختصين في الجامعة.

منوها بانه سيبدأ خلال المرحلة القادمة وضمن خطة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني انشاء ٩ معاهد مهنية نظام ٢-٣ سنوات بعد التعليم الاساسي و٤ معاهد تقنية نظام السنتين بعد التعليم الثانوي في عدد من مديريات المحافظة لتوسيع التعليم الفني والمهني ليستوعب ما نسبته ١٥٪ من مخرجات التعليم الاساسي والثانوي وتضييق الهوة بين مخرجات التعليم الفني والتعليم العالي وايجاد الكوادر الوسطية كما تم انزال مناقصة مشروع انشاء المعهد التقني الصناعي بمديرية ذمار منطقة الدرب بتكلفة ٤٥٠ مليون ريال ٠

واضاف الرعيني انه تم خلال العام الدراسي الماضي افتتاح القسم التجاري المهني هذا العام ويحتوي على تخصصات المحاسبة المالية والادارة والسكرتارية كما تم افتتاح معهد التدريب المهني بمديرية وصاب العالي ويشتمل على تخصصات قسم الكهرباء بانواعها مشيرا إلى ان الوزارة تسعى الى توسيع رقعة التعليم الفني من خلال انشاء عدد من مراكز التدريب المهني والتقني في عدد من المديريات تنفيذا لخطط الدولة في هذا الجانب.

وافاد انه سيبدأ خلال الايام القادمة تشغيل الاقسام الجديدة بمركز التدريب المهني من خلال تنفيذ دورات تدريبيه مسائية قصيرة في تخصصات المكنة الزراعية / الراديو والتلفزيون/ الالكترونيات/ الهندسه المعمارية والتمديدات الصحية حيث يجري حاليا استكمال تركيب التجهيزات الفنية للاقسام الجديدة التي بلغت تكلفتها ٢٧٠ مليون ريال وستبدأ الدراسة رسميا في هذه التخصصات والاقسام العام الدراسي القادم.